



النشرة اليومية

Sunday, 05 May, 2024



أخبار الطاقة



الرياض

النفط يسجل أكبر خسارة أسبوعية في ثلاثة أشهر مع مخاوف الطلب الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

السنوية، مما دفع المتداولين إلى زيادة الرهانات على أن البنك المركزي الأمريكي سينفذ أول خفض لأسعار الفائدة هذا العام في سبتمبر.

وقال تيم سنايدر، الخبير الاقتصادي في شركة ماتادور إيكونوميكس: "إن الاقتصاد يتباطأ قليلاً". وقال: "لكن البيانات) تعطي طريقاً للمضي قدماً أمام بنك الاحتياطي الفيدرالي لإجراء خفض واحد على الأقل لسعر الفائدة هذا العام".

وأبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة ثابتة هذا الأسبوع وأشار إلى قراءات تضخم مرتفعة قد تؤدي إلى تأخير تخفيضات أسعار الفائدة. عادة ما تؤثر أسعار الفائدة المرتفعة على الاقتصاد ويمكن أن تقلل الطلب على النفط.

وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في بنك يو بي اس: إن السوق تعيد تسعير التوقيت المتوقع لتخفيضات أسعار الفائدة المحتملة بعد صدور بيانات الوظائف الشهرية التي جاءت أقل من المتوقع.

وخفضت شركات الطاقة الأمريكية هذا الأسبوع عدد منصات النفط والغاز الطبيعي العاملة للأسبوع الثاني على التوالي، إلى أدنى مستوى منذ يناير 2022، حسبما ذكرت شركة بيكر هيويز، في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة.

انخفضت أسعار النفط في إغلاق تداولات الأسبوع أمس الأول الجمعة، ومنيت بأكبر خسارة أسبوعية في ثلاثة أشهر بفضل احتمال استمرار أوبك+ في تخفيضات الإنتاج، وعدم اليقين بشأن الطلب وتخفيف التوترات في الشرق الأوسط مما يقلص مخاطر الإمدادات، ومع ترقب المستثمرين بيانات الوظائف الأمريكية الضعيفة والتوقيت المحتمل لخفض أسعار الفائدة من مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي).

وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت تسليم يوليو على انخفاض 71 سنتاً أو 0.85 بالمائة إلى 82.96 دولاراً للبرميل. ونزل الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم يونيو 84 سنتاً أو 1.06 بالمائة إلى 78.11 دولاراً للبرميل.

ويشعر المستثمرون بالقلق من أن ارتفاع تكاليف الاقتراض على المدى الطويل من شأنه أن يحد من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، بعد أن قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي هذا الأسبوع إبقاء أسعار الفائدة ثابتة.

وعلى مدار الأسبوع، انخفض برنت أكثر من 7 %، بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط 6.8 %. وأظهرت بيانات يوم الجمعة أن نمو الوظائف في الولايات المتحدة تباطأ أكثر من المتوقع في أبريل وتباطأت زيادة الأجور



في أبريل.

وقال بنك مورجان ستانلي في مذكرة يوم الجمعة: "لا تزال توقعاتنا تشير إلى ثلاثة تخفيضات بمقدار 25 نقطة أساس هذا العام تبدأ في يوليو، لكننا سلطنا الضوء على أن مسار التخفيض في يوليو أصبح أضيق بعد عودة التضخم في بيانات الربع الأول من عام 2024"

وبما أن النفط يتم تسعيره بالدولار، فإن ضعف الدولار يميل إلى تعزيز الطلب على المستثمرين غير الدولار. وعلى الرغم من ضعف الدولار، إلا أن أسعار النفط لم تبعث على الارتياح، حيث حدثت معظم الأضرار في وقت سابق من هذا الأسبوع بعد زيادة غير متوقعة في المخزونات الأمريكية والبيانات التي أظهرت زيادة الإنتاج الأمريكي.

واقترن ذلك بتخفيف المخاوف من انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط، حيث واصلت إسرائيل وحماس المفاوضات بشأن وقف محتمل لإطلاق النار.

ومما ساعد في تعزيز النبرة أيضاً تقرير يفيد بأن منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، في إطار المجموعة المعروفة باسم أوبك+، قد يحافظون على تخفيضاتهم الحالية البالغة 2.2 مليون برميل يومياً من تخفيضات الإنتاج بعد الموعد النهائي في نهاية يونيو، خاصة إذا لم ينتعش الطلب. لكن أعضاء التحالف لم يبدؤوا بعد محادثات رسمية حول هذه المسألة. ومع ذلك، فإن تخفيضات الإنتاج الممتدة من قبلهم يمكن أن تبشر بأسواق أكثر تشدداً في وقت لاحق من عام 2024.

وقامت شركة أدنوك، شركة النفط الوطنية الإماراتية، بزيادة طاقتها الإنتاجية بمقدار 200 ألف برميل يومياً إلى 4.85 مليون برميل يومياً، مما يترك المنتج مع قدرة احتياطية

وانخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار ثمانية إلى 605 في الأسبوع المنتهي في 3 مايو، في أكبر انخفاض أسبوعي منذ سبتمبر 2023. وانخفض عدد منصات النفط سبع منصات إلى 499 هذا الأسبوع، في أكبر انخفاض أسبوعي منذ نوفمبر 2023، مما يشير إلى ضعف نشاط الحفر حتى مع اقتراب موسم القيادة الصيفي الأمريكي الكثيف الطلب. لكن الانخفاض في عدد منصات الحفر مع ارتفاع الإنتاج المحلي يشير إلى أن شركات الحفر تضغط بشكل أكبر على الآبار الحالية.

وتلاشت علاوات المخاطر الجيوسياسية الناجمة عن الحرب بين إسرائيل وحماس، حيث يدرس الجانبان وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار ويجريان محادثات مع وسطاء دوليين.

علاوة على ذلك، من المقرر عقد الاجتماع القادم لمنتجي النفط في أوبك+ - أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول والحلفاء بما في ذلك روسيا - في الأول من يونيو. وقالت مصادر من مجموعة أوبك+ إنها قد تمدد تخفيضاتها الطوعية لإنتاج النفط إلى ما بعد يونيو إذا لم يرتفع الطلب على النفط.

وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأمريكية: إن مديري الأموال خفضوا صافي عقودهم الآجلة للخام الأمريكي ومراكز الخيارات في الأسبوع المنتهي في 30 أبريل.

وانخفضت أسعار النفط يوم الجمعة، لتبقى في طريقها لخسائر حادة هذا الأسبوع حتى مع ضعف الدولار بعد تقرير الوظائف الأمريكي الأضعف من المتوقع، في حين أدت البيانات التي تشير إلى ارتفاع الإمدادات الأمريكية إلى كبح الرهانات على تشدد الأسواق. وانخفض الدولار مع تعزيز الآمال في خفض أسعار الفائدة ببيانات تظهر تباطؤ سوق العمل الأمريكي بعد انخفاض مكاسب الوظائف والأجور



الناشئة، بحسب الخبير.

تزيد على 1.7 مليون برميل يومياً، بعد إنتاج ما يزيد قليلاً على 3.1 ملايين برميل يومياً في أبريل. "وقد يؤدي هذا إلى دفع الإمارات العربية المتحدة نحو خط أساس أعلى عندما تناقش أوبك + سياسة الإنتاج الخاصة بها للنصف الثاني من عام 2024"، بحسب مجموعة آي إن جي المالية.

وقال بنك يوليوس باير في سويسرا، في مذكرة للعملاء والسوق يوم الجمعة: يبدو أن تركيز أسواق النفط قد تحول بعيداً عن السياق الجيوسياسي، مما يشير إلى أساسيات العرض والطلب الأكثر مرونة بدلاً من تقييدها في المستقبل، مما يعزز وجهة النظر بشأن انخفاض أسعار سلعة الطاقة وسط إمدادات قوية في أمريكا الشمالية، الأمر الذي من شأنه أن يضغط الأسعار إلى حوالي 70 دولارًا هذا العام.

وقال نوربرت روكر، رئيس قسم الاقتصاد وأبحاث الجيل القادم في بنك جوليانوس باير: "نحن نحافظ على وجهة نظرنا الحذرة، ومن المتوقع أن يهدأ المزاج المتفائل، ومن المرجح أن تختفي علاوة المخاطر الجيوسياسية".

ويشير البنك إلى أن البيانات الصادرة مؤخراً تشير إلى "زيادة مفاجئة في إمدادات النفط" في الولايات المتحدة، بينما في كندا، تدخل خدمة خطوط الأنابيب حيز التشغيل، مما يوفر مركزاً للتصدير المباشر إلى آسيا، وفي العام المقبل، من المتوقع أن تسرع أول محطة رئيسية للغاز الطبيعي المسال العمليات. ويخلص روكر إلى أن "كلا المشروعين يهدفان إلى إعادة تشكيل سوق الطاقة والحفاظ على مكانة البلاد كقوة دافعة في مجال السلع الأساسية".

ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يظل الطلب راکدًا، مع استمرار ضيق سوق العمل في الولايات المتحدة والتحديات الاقتصادية في الصين. وفي الأمريكيتين، يبدو نمو الإنتاج كافياً لتعويض التوسع في الاستهلاك في الاقتصادات



الاقتصادية

«ريج زون»: علامات تراجع جديدة في أسواق النفط هذا الأسبوع .. الإمدادات أصبحت أقل شحا

أسامة سليمان من فيينا

يقرب من 90% من التجار والمحللين الذين استطلعت "بلومبرغ" آراءهم أن المجموعة ستمدد القيود عندما تجتمع في الأول من يونيو.

من جانبه، نوه تقرير "أويل برايس" النفطي الدولي، بتزايد المعنويات الهبوطية في أسواق النفط بعد الأزمة الأخيرة في الولايات المتحدة، موضحاً أن البيانات الاقتصادية تثير المخاوف بشأن الطلب، وقد أدى ارتفاع مخزونات النفط واحتمال تهدة التوترات الجيوسياسية إلى زيادة الضغط الهبوطي على أسعار النفط.

ولفت التقرير إلى خيبة أمل أسواق المال مع مجموعة أخرى من بيانات التضخم الأمريكية التي جاءت أكثر سخونة من المتوقع، التي تفاقمت بسبب ارتفاع مخزونات النفط الخام وتباطؤ المخاطر الجيوسياسية، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في أسعار النفط.

وأوضح أنه لم يؤدّ انخفاض نواتج التقطير المتوسطة وشقوق البنزين إلى تعزيز المعنويات أيضاً، لذا فإن انقطاع العرض عالي التأثير فقط هو الذي يمكن أن يكسر الخط الهبوطي الحالي.

كشفت تقرير نفطي، عن علامات تراجع أخرى لأسعار النفط الأسبوع الجاري، مع ضعف مقاييس منحى العقود الآجلة، وذلك مع ارتفاع المخزونات الأمريكية وتجدد فرص توقف الحرب في غزة، وهو ما يشير إلى أن الإمدادات أصبحت أقل شحا.

وقال التقرير الصادر عن "ريج زون": إن الفرصة المتجددة لانقطاع الحرب أدت إلى خفض علاوة المخاطر الجيوسياسية التي تم دمجها في أسعار النفط الخام خلال الأشهر القليلة الماضية.

وسجل خاما برنت والأمريكي أكبر تراجع أسبوعي في ثلاثة أشهر بنحو 5%، بضغط من غموض يتعلق بالطلب وتراجع حدة التوتر في الشرق الأوسط، بينما يواصل المتداولون تقييم توقعات خفض أسعار الفائدة.

وأوضح التقرير أن الأسعار انخفضت بنحو 10% عن أعلى مستوى لها منذ خمسة أشهر في منتصف أبريل الماضي مع استمرار محدودية تداعيات الهجوم الإيراني على إسرائيل، وضغط واشنطن من أجل إنهاء الصراع في غزة.

وأفاد التقرير بأن القفزة المفاجئة في مخزونات النفط الخام الأمريكية أدت إلى انخفاض الأسعار بنسبة 3.6% خلال يوم واحد، وهناك مخاوف بشأن الطلب في الصين وهي أكبر مستورد.

واعتبر التقرير أن هذه الخطوة الهبوطية أججت التكهنات بأن "أوبك+" ستمدد تخفيضات الإنتاج، حيث توقع ما



الاقتصادية

التزام سعودي- أذربيجاني تجاه استدامة واستقرار أسواق النفط وتوسيع فرص الاستثمار

يتعلق بالعمل المناخي الطموح والمتوازن والشامل، الذي يُراعي مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة، ويأخذ في الاعتبار الإمكانيات والظروف والأولويات الوطنية المختلفة. وأعرب الجانبان عن التزامهما بتبني وتطبيق جميع الحلول والتقنيات، التي ستمكّن جميع الدول من الإسهام في العمل المناخي العالمي، وفق الخطط الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف ظروف كل دولة، ومساراتها ومنهجياتها الوطنية.

وقد اتفق رأي البلدين على أن المؤتمر التاسع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP29) هو فرصة للتأكيد على ضرورة التنوع الاقتصادي، بما يتماشى مع احتياجات جميع الدول وأولوياتها ومواردها، لا سيما في سياق تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وضمان أمن الطاقة. وفي مجال الطاقة المتجددة، نوّه الطرفان بالتعاون الوثيق، بينهما، لتعزيز التقدم المحرز في هذا المجال، وبالأفاق الواعدة لهذا التعاون. وأشاد الجانبان بالتقدم المستمر في مشروع السعودية الريادي لطاقة الرياح في أذربيجان، الذي يعد أحد أكبر المشاريع القائمة على الاستثمار الأجنبي لاستغلال طاقة الرياح في أذربيجان.

واتفق البلدان على تعزيز التعاون القائم بينهما، في مجال الكهرباء والطاقة المتجددة، من خلال تبادل المعارف والخبرات في الربط الكهربائي، وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة في كلا البلدين.

وأكد الجانبان أهمية التعاون في مجالات البترول والغاز،

أكدت السعودية وأذربيجان التزامتهما تجاه استدامة واستقرار أسواق البترول، لتحقيق تحولٍ عالمي منظم للطاقة، والتوصل لمعالجةٍ فاعلةٍ لقضية التغير المناخي، بما يسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة للبلدين وللعالم. جاء ذلك في بيان مشترك بعد لقاء الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، بنظيره في أذربيجان برويز شهبازوف. وبحسب البيان، أكدت السعودية وأذربيجان عمق ومتانة ورسوخ العلاقة التاريخية التي تربطهما، ويتطلع البلدان إلى تعزيز علاقاتهما، واغتنام الفرص الاقتصادية الواعدة، لا سيما في قطاع الطاقة.

واتفق الجانبان على مواصلة تعاونهما، ضمن إطار إعلان التعاون لدول "أوبك+"، وميثاق التعاون بين الدول المنتجة للبترول، لدعم استقرار أسواق البترول العالمية والمعالجة الطموحة لقضية التغير المناخي، بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين ويحقق النمو الاقتصادي المستدام.

وأكد الجانبان أهمية تعزيز التعاون الدولي، في مجال العمل المناخي، للنهوض بأهداف ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية باريس، بشكلٍ يسمح لكل دولة بأن ترسم مسارها الخاص وفقاً لظروفها ومنهجياتها الوطنية، عبر مجموعة متنوعة من الإجراءات التي يمكن لكلا البلدين الإسهام فيها، واتفق البلدان على تعزيز التعاون بينهما بهدف تحقيق نتائج مثمرة وشاملة في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين.

كما أكد الجانبان على الاهتمامات والتطلعات المشتركة للمملكة العربية السعودية وجمهورية أذربيجان، فيما



والمنتجات المكررة، والبتروكيميائيات. وجرى خلال اللقاء بحث توسيع فرص الاستثمار المشترك، وتعزيز التجارة الثنائية. كما أكد الجانبان أهمية التعاون في مجال كفاءة الطاقة، بما في ذلك نظام إدارة الطاقة. واتفق الجانبان على تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات التقنيات منخفضة الانبعاثات، والوقود منخفض الانبعاثات، الذي يشمل وقود الطيران منخفض الكربون، ووقود الطيران الصناعي المعتمد على الهيدروجين، وذلك بهدف إطلاق أنواع فاعلة من الوقود، تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.



«أكوا باور» السعودية ترى فرصة استثمارية استراتيجية في الجنوب العالمي

الشرق الأوسط

ومنذ مطلع القرن الـ21 أدى تحول مراكز الثروة في العالم من شمال ضفتي المحيط الأطلسي إلى آسيا والمحيط الهادي، إلى تغيير الرؤية التقليدية لاقتصاد هذه الدول.

وأكدت الدراسة، أن توفير الإمدادات من الطاقة للدول النامية، سيؤدي إلى «رفع مستوى المعيشة للملايين، ودفع التحول الذي يمكن أن يقلل من تحركات السكان وتخفيف النزاعات وتعزيز الرخاء الجماعي». مؤكدة أن هناك حاجة ملحة لتضييق الفجوة في مستويات المعيشة بين المناطق السكنية.

فرصة استراتيجية

أوضحت الدراسة، أن تحقيق ذلك لصالح العالم النامي «ليس عملاً خيراً»، بل إنه يمثل «فرصة استراتيجية»، مشيرة إلى أن «الطاقة المتجددة تبرز بعدّها أكثر أشكال الطاقة فاعلية من حيث التكلفة والسرعة والأمان، في الوقت الذي تستمر فيه زيادة حصتها في مزيج الطاقة العالمي».

لكن الشركة أشارت إلى أن مصادر الطاقة المتجددة وحدها، في الاقتصادات ذات النمو المرتفع، مثل تلك الموجودة في الجنوب العالمي، «غير كافية لتلبية الطلب المتصاعد على الطاقة». ولهذا السبب: «لا يزال للطاقة التقليدية، بما في ذلك توريينات الغاز ذات الدورة المركبة، دور تلعبه في الارتقاء

ما زال قطاع الطاقة العالمي يتشكل وفقاً للمتغيرات والمستجدات التي تتغير بشكل سريع ومتلاحق، والتي كان من أبرزها الأحداث الجيوسياسية والتغيرات الديموغرافية، بيد أن كل منتج ومصدر للطاقة يسعى للحفاظ على أمن وإمدادات الطاقة بالقدر الذي تسمح به تلك المتغيرات، لتقليل الفجوة بين العرض والطلب.

ولفتت شركة «أكوا باور»، أكبر منتج مستقل للطاقة في المملكة العربية السعودية، إلى الجنوب العالمي، الذي يمثل 56 في المائة من سكان العالم، لكن قدرته على توليد الطاقة لا تتجاوز 18 في المائة من إجمالي الطاقة العالمية.

وأفادت في دراسة حالة خلال الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي، الذي عقد مؤخراً في الرياض، بأن ما يقرب من 85 في المائة من الطلب الجديد على الطاقة في السنوات المقبلة، من المتوقع أن يأتي من خارج العالم المتقدم، فإن «الحاجة واضحة إلى خلق إمدادات جديدة مستدامة من الطاقة».

والجنوب العالمي، مصطلح بدأ يظهر دولياً في دراسات ما بعد الاستعمارية للإشارة إلى ما قد يسمى أيضاً أسماء مثل «العالم الثالث»، أي أفريقيا وأميركا اللاتينية والبلدان النامية في آسيا، أو «البلدان النامية» أو «البلدان الأقل نمواً».



بحياة السكان المحليين، وتسريع التنمية وتضييق فجوة الطاقة».

وقالت: «يتعين علينا أن نعمل على تخفيف معضلة الطاقة الرباعية، التي تضيف السرعة (سرعة الإنجاز) إلى العناصر التقليدية المتمثلة في: القدرة على تحمل التكاليف والأمن والاستدامة، ويتعين علينا أن نفعل ذلك بسرعة».

وأشارت هنا إلى الشراكات والتعاون بين البلدان، التي تعد «أمراً ضرورياً للتوسع السريع في البنية التحتية للطاقة في جميع أنحاء الجنوب العالمي».

وذكرت شركة «أكوا باور»، في هذا الصدد، أنها تركز على الجنوب العالمي، وقد أضافت ما يقرب من 22 غيغاواط من الطاقة المتجددة إلى محفظتها على مدى السنوات الخمس الماضية، مع إضافة 7 غيغاواط في عام 2023 وحده، مشيرة إلى تعاونها مؤخراً مع حكومة أوزبكستان.

وتعد «أكوا باور» حالياً أكبر مستثمر في أوزبكستان من خلال برنامج يتضمن 5.1 غيغاواط، من الطاقة المتجددة، و3.4 غيغاواط - ساعة من تخزين الطاقة من خلال البطاريات، و1.5 غيغاواط من الدورات المركبة العالية الكفاءة، وأول مشروع للهيدروجين الأخضر في آسيا الوسطى، الذي يمكن استخدامه لإزالة الكربون، وإنتاج الأسمدة لتصديرها إلى أوروبا.



القارة السمراء تستفيد من العقوبات الغربية على النفط الروسي

اندبندنت

انتصار عنتر

ملخص

تركيا المشتري الرئيس للديزل الروسي عام 2023 بنحو 13.5 مليون طن مقارنة بـ 5 ملايين في 2022

تواصل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جهودها لتقليل تبعات اعتمادها على النفط الروسي بعد الحرب الأوكرانية، على خلفية العقوبات التي فرضتها على روسيا.

لكن في تلك الأثناء، يبدو أن موسكو وجدت شركاء جددًا، إذ يتجه الدب الروسي حالياً إلى البلدان الأفريقية لبيع منتجاته بغية تعويض خسارة قيمة كميات النفط المصدرة إلى أوروبا (أكبر متزود بالنفط الروسي)، منذ دخول الحظر الشامل الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على منتجاته المكررة في فبراير (شباط) 2023.

وبعد فرض العقوبات اتجهت روسيا بصورة أساسية إلى آسيا وأفريقيا لبيع منتجاتها النفطية بأسعار منخفضة، عقب زيادة كبيرة في الطلب الأفريقي على النفط الروسي خلال الأسبوع الماضي، مقارنة بما كان عليه قبل أسبوعين.

واشترت بعض دول الأفريقية من روسيا 821 ألف طن من النفط، بزيادة قدرها 36 في المئة مقارنة بالأسبوع السابق، مما يدل على تشكيل مزيد من الشراكات القوية.

ويأتي المغرب على رأس هؤلاء المستفيدين، إذ إنه استورد 76 ألف طن من النفط الروسي الأسبوع الماضي، وأبدت بلدان أخرى مثل تونس والسنغال اهتمامها بشراء 46.5 ألف طن، في ظل تقارب روسي - أفريقي لتنويع الشراكات ومصادر التوريد.

إلى ذلك، زادت روسيا بصورة كبيرة صادراتها من الطاقة إلى آسيا وأفريقيا العام الماضي، بعدما توقف الاتحاد الأوروبي الذي كان يستقبل أكثر من 60 في المئة من صادرات موسكو من الطاقة قبل الصراع الأوكراني، عن قبول النفط الروسي المنقول بحراً، وأصبحت الصين والهند من كبار المشترين لل خام الروسي، بعد أن أعادت موسكو توجيه شحناتها من أوروبا إلى الشرق رداً على العقوبات الغربية.

في غضون ذلك، قال وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولغينوف إن "بلادته ستصدر نحو 20 مليون طن من النفط والمنتجات البترولية إلى الدول الأفريقية بنهاية 2023"، وبالفعل شهدت غانا وليبيا وتونس وتوغو نمواً سنوياً يزيد على 100 في المئة في واردات النفط الروسية عام 2023، وعرف المغرب والسنغال ونيجيريا وهي من أكبر منتجي ومصدري النفط في أفريقيا زيادات كبيرة في واردات النفط الروسية العام الماضي، وفقاً لبيانات من



منصة "كبلر".

144 في المئة نمو السوق الأفريقية

واستورد المغرب ومصر ونيجيريا والسنغال وتونس 109 ملايين برميل إضافية في 2023، وتتجاوز هذه الزيادة في الشحنات إلى أفريقيا تلك التي سجلتها الصين والهند، العميلان الرئيسان للنفط الروسي في العام الماضي، إذ عوضت انهيار المبيعات إلى أوروبا بزيادة قدرها 56 في المئة في الشحنات إلى آسيا التي تعد الآن أكبر سوق عالمية للنفط الروسي، وزيادة بنسبة 144 في المئة في مبيعات النفط الروسي نحو أفريقيا وفق بيانات "كبلر".

وزادت صادرات النفط الروسية إلى الدول الأفريقية بمقدار 14 ضعفاً خلال الفترة الممتدة بين صيف 2022 و2023 على خلفية الحظر الغربي، وفق وكالة "إس أند بي غلوبال كوموديتي إنسايتس" وشملت تونس ونيجيريا والمغرب وليبيا ومصر، وصدرت روسيا 33 ألف برميل يومياً من المنتجات المكررة إلى أفريقيا، بما في ذلك جزء كبير من البنزين قبل فبراير الماضي قبل أن يرتفع هذا الرقم في مارس 2023 إلى 420 ألف برميل يومياً.

أما تونس، فاستوردت 2700 برميل يومياً فحسب من المنتجات الروسية في الربع الأول من 2022، لكن هذا الرقم قفز إلى 66300 برميل يومياً في الربع الأول من العام الماضي، بينما نيغيريا أكبر منتج للنفط في أفريقيا، فتضاعفت وارداتها خمس مرات تقريباً على أساس سنوي لتصل إلى 57400 برميل يومياً في الربع الأول من 2023، في حين شهدت مصر زيادات هائلة في وارداتها من المنتجات المكررة من روسيا.

وقبل بدء النزاع في أوكرانيا، لم يكن المغرب من بين الدول المصدرة للبنزين أو الديزل، لكنه صدر بعد هذه الفترة كميات كبيرة إلى حد ما نحو أوروبا، إذ شحن

ويعد المغرب من بين أكبر مستوردي الديزل الروسي في العالم في 2023، إلى جانب ليبيا وتوغو وتونس وغانا، وارتفعت شحنات الديزل الروسي إلى أفريقيا بصورة ملحوظة العام الماضي لتصل إلى 10.2 مليون طن، مقارنة بـ 2.4 مليون طن في 2022، ويستمر هذا الاتجاه العام الحالي، إذ بلغ حجم هذه الصادرات ما يقارب 0.8 مليون طن في يناير (كانون الثاني) 2024.

تركيا والديزل الروسي

وكانت تركيا المشتري الرئيس للديزل الروسي عام 2023 بحجم بلغ نحو 13.5 مليون طن مقارنة بـ 5 ملايين طن في 2022، تليها البرازيل بنحو 6.5 مليون طن، بعيداً من 74 ألف طن في 2022.

وشكل المغرب رابع أكبر مستورد للديزل الروسي في العالم خلال الأسبوعين الأولين من أغسطس (آب) 2023 بمشتريات تقدر بـ 68 ألف طن، خلف تركيا، المشتري الأول خلال هذه الفترة بـ 720 ألف طن والبرازيل 140 ألف طن وغانا 75 ألف طن.

واستورد المغرب مليوني برميل من الديزل الروسي في يناير 2023، وكان من المقرر أن يتسلم ما لا يقل عن 1.2 مليون برميل إضافي في فبراير 2024.

والكميات التي تجاوزت بكثير 600 ألف برميل تم شراؤها عام 2021، وسجل المغرب ارتفاعاً حاداً في وارداته من النفط الروسي العام الماضي بنسبة 4.4 في المئة من إجمالي حجم الصادرات الروسية المقدرة بـ 2.75 مليار برميل.



61400 برميل يومياً إلى إسبانيا في يوليو (تموز) 2023.

في اتجاه قيود على التصدير

مع ذلك، فإن هذا الاتجاه قد يتباطأ منذ أن أعلن صناع القرار الروس أنه سيتم فرض قيود على الصادرات، وفي الواقع تخشى موسكو من النقص، سواء لمواطنيها أو لتغذية مجهودها الحربي، في وقت تستهدف أوكرانيا بصورة متزايدة مصافي التكرير، مما يؤثر في القدرات الروسية لإنتاج النفط.

وتعليقاً على ذلك قال المتخصص في الشأن الاقتصادي محمد الناير إن "إيرادات روسيا من النفط ارتفعت بنسبة 40 في المئة في فبراير 2024 بفعل تنامي صادراتها إلى كل الجهات إضافة إلى بلدان القارة السمراء، مما يشير إلى نجاح موسكو في انتهاز طريقة ناجحة لتجاوز العقوبات الأوروبية".

أضاف أن "روسيا تتعامل مع دول لا تبالي ولا تكثر بالعقوبات مثل الصين والبلدان الأفريقية التي عانت بعض الشيء اضطراب الإمدادات وارتفاع الأسعار في الفترات الأولى للحرب"، ويسمح إمداد النفط لأفريقيا بالتمدد الروسي في القارة السمراء، فهي تمدها بالنفط والقمح أيضاً، وبذلك تشير التوقعات إلى تغير خريطة إمدادات النفط بسبب العقوبات في الفترة المولوية للحرب الأوكرانية، وتجنّب البلدان الأفريقية فوائدها تنافسية بتحويل سلاسل الإمداد إلى أفريقيا.



الطاقة

أنس الحجي: النفط الإيراني انتعش في عهد بايدن.. و"ترمب" خطر على الصناعة

أحمد بدر

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن مشكلات إيران مع أميركا كانت قديمة ومتكررة، وظهرها أن هناك خللاً على البرنامج النووي الإيراني، ولكن حقيقة الأمر أن الأزمة كانت متشعبة جداً، لأن هناك اتفاقاً بين الأميركيين وإيران في أمور عدّة، وخلافات في بعض الأمور.

وأضاف: "بالطبع هناك اتفاق بين طهران وواشنطن على موضوع سوريا، وهناك خلافات في موضوعات أخرى مثل العراق واليمن، ولكن هذه أمور سياسية لا تتدخل بها، إذ إننا نكتفي بالتركيز على موضوعات الطاقة".

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن الرئيس الأسبق باراك أوباما ونائبه جو بايدن كانا قد وقّعا في عام 2014 اتفاقية مع إيران، سُمّيت باسم "الاتفاق النووي" وتُختصر باسم "جاكوبا"، وتلتزم إيران بموجب هذه الاتفاقية بتقليص برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات عنها، وتحصل على أموالها المجمّدة في دول أخرى.

ولفت إلى أن ذلك حدث بالفعل، وأسهم في نمو إنتاج النفط الإيراني والإنتاج عمومًا، وزادت تجارة طهران وتحسنت علاقتها مع بعض الدول الأوروبية والعراق وغيره تجاريًا، قبل أن يأتي الرئيس السابق دونالد ترمب، لتواصل إيران

مع تصاعد الأحداث السياسية مؤخرًا، ثار كثير من التساؤلات بشأن النفط الإيراني، وعدم تطبيق عقوبات أميركية مشددة على طهران من جانب الرئيس الأميركي جو بايدن، مثلما كان يحدث في السابق.

وفي هذا الإطار، لفت مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إلى أن الجميع يعرفون الآن أن إنتاج النفط في إيران قد زاد بشكل كبير منذ العام الماضي 2023.

جاء ذلك خلال تقديم الدكتور أنس الحجي الحلقة الأولى من الموسم الجديد لبرنامج "أنسيات الطاقة"، الذي يقدّمه عبر منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، والتي قدّمها هذا الأسبوع بعنوان "النفط والسياسة بين جو بايدن وإيران".

وأوضح أنه بالنظر إلى النفط الإيراني من مدة أبعد، أي منذ بداية 2021 وحتى الآن، يتضح أن إنتاج إيران من النفط قد زاد بحدود مليون برميل يوميًا، ما يثير تساؤلات مفادها: أين العقوبات على إيران؟ كما أن زيادة الصادرات بشكل كبير تطرح سؤالاً حول تجاهل الرئيس بايدن العقوبات الأميركية على طهران.

الأزمة بين إيران والولايات المتحدة



وتابع: "مستشار ترمب، وهو مالك شركة 'كونتيننتال ريسورسيز"، وهي من أكبر شركات النفط الصخري، خسر خلال شهر واحد تقريبًا ما يصل إلى مليار دولار، بسبب تصرفات ترمب، فكان هناك إشكال كبير في موضوع سياسات الرئيس السابق تجاه إيران".

ولكن، وفق الدكتور أنس الحججي، منذ ذلك الوقت، عرف الجميع أن إنتاج النفط الإيراني كان مستمرًا، وظلت طهران تصدر النفط الخام، فكان هناك انخفاض بالطبع، ولكنه كان قليلًا، مضيئًا: "من يتابع تغريداتي يعرف أنه قبل مجيء بايدن إلى البيت الأبيض، ركزت على فكرة أن إنتاج إيران سيزيد بوصوله للبيت الأبيض".

إلا أن جزءًا من هذه الزيادة، بحسب الحججي، ليس حقيقيًا، ولكنه صادرات ما كانت ستظهر للعلن، فهو نفط موجود أصلاً، لكن ستكون هناك جراءة في تصديره علنًا، والسبب الرئيس في ذلك أنه عندما يظهر للعلن سيباع بسعر أعلى، فتحقق إيران أسعارًا أعلى.

وأوضح أن هذه الفكرة كانت معروفة، أو بعبارة أخرى، البيانات والرسوم البيانية التي نستعملها لها مراجع أصلية، ولكنها لا تعبر عن الحقيقة، لأن المليون برميل الزيادة في إنتاج النفط الإيراني، والزيادة في الصادرات منذ 2021 حتى الآن، جزء منها موجود أصلاً في السوق، ولكن كان مخفيًا، وظهر للعلن.

وأردف الدكتور أنس الحججي: "كما أن إيران لا تملك الإمكانيات المالية أو التقنية التي تسمح لها بزيادة الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًا بهذه السرعة، لذلك فإن هذا النفط كان مخفيًا وظهر للعلن، وحصلت طهران على أسعار أعلى بناءً على ذلك".

إثارة القلق والأزمات في بعض الدول العربية. وتابع: "رأينا ما حصل في بعض الدول مثل سوريا واليمن، فأعاد ترمب فرض العقوبات على إيران في الربع الرابع من عام 2018، ولكن حصلت مشكلة كبيرة، إذ كانت أسعار النفط حينها بحدود 85 دولارًا للبرميل، وتعبت أوبك، وبعدها عانت أوبك+ لتصل إلى هذه الأسعار، لوجود مشكلة في تخفيض الإنتاج، إذ لم تلتزم دول كثيرة". لذلك، وفق الدكتور أنس الحججي، كانت هناك مشكلات كثيرة، فكان الوصول إلى سعر 85 دولارًا ثمرة ثمينة جدًا، بسبب الجهود التي بُذلت على مدى 3 سنوات، لافتًا إلى أن ترمب طلب من السعودية وبعض دول الخليج زيادة الإنتاج لتعويض نقص النفط الإيراني، لأنه سيفرض عقوبات على إيران، ما يعنى انخفاض إنتاجها وصادراتها.

من ثم، زادت دول الخليج إنتاجها، ولكن ما إن علم الرئيس الأميركي السابق أن ناقلات النفط بدأت تتحرك من مضيق هرمز محملة بالنفط الخام الخليجي الذي يستهدف تعويض النفط الإيراني، حتى أعطى استثناء لكل عميل يشتري النفط المنتج في إيران، لتنهيار الأسعار وتشهد انخفاضًا كبيرًا.

هل يدعم ترمب صناعة النفط؟ قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحججي، إن كل من يرى أن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب يدعم صناعة النفط مخطئ، إذ وصفه بأنه "من أسوأ الرؤساء الذين مرّوا على الولايات المتحدة بالنسبة لصناعة النفط".

وأضاف: "صناعة النفط بطبيعتها صناعة جمهورية، تريد أن ترى شخصية جمهورية في البيت الأبيض، وشركات النفط الأميركية وحق المستقلون يريدون أن يروا جمهوريًا في البيت الأبيض، ولكن خسائرهم في عام 2018 كانت كبيرة جدًا".



قناة السويس تخسر ١٠٠ مليون دولار شهريًا.. الطاقة القصة كاملة

أحمد بدر

واشنطن) الدكتور أنس الحجى، إن الصادرات الروسية لن تتأثر بأزمة الحرب في غزة، لأن الحوثيين لا يريدون استهداف الناقلات النفطية أو السفن التجارية القادمة من موسكو، ولكن حدثت بعض الأخطاء في هذا الشأن بسبب هجمات سيبرانية أميركية.

وأوضح أن ما يصل إلى 4.4 مليون برميل من النفط الخام الروسي يمر يوميًا في قناة السويس، بينما الكمية الباقية، البالغة نحو 1.6 مليون برميل يوميًا، تأتي من شرق روسيا، من حقل سخالين، وتلك المنطقة قريبة من اليابان، لذلك تتجه إليها مباشرة.

وأضاف الدكتور أنس الحجى: "ومن هذه الكميات المارة بقناة السويس، هناك نحو مليوني برميل من النفط الخام يتجه صوب الجنوب يوميًا"، مؤكدًا أن هذه الكميات لن تتأثر بهجمات الحوثيين في البحر الأحمر بسبب حرب غزة.

وعلى الرغم من عدم توافر معلومات حاليًا بشأن تكاليف ناقلات النفط الروسية، إلا أن انتهاء الحرب وتوقف هجمات الحوثيين، من شأنه أن يخفض تكاليف النقل، لا سيما أن هناك توقعات بأن تكون الناقلات الروسية دون تأمين، لتتمكن من المرور في البحر الأحمر وقناة السويس بتكاليف منخفضة، وفق الحجى.

الصادرات السعودية عبر قناة السويس

خلال الأسابيع القليلة الماضية، تحسّنت نسبة المرور في قناة السويس المصرية، إذ انخفضت نسبة التراجع مع 50% إلى نحو 43%، وفق بيانات حديثة تحدّثت عنها مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجى.

وأوضح الحجى، أن البيانات الأحدث، والتي وفرتها وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن)، كشفت أن الانخفاض في عدد الناقلات العابرة للقناة بلغ نحو 43%، بعد أن كان 50% قبل مدة قريبة، ما يعني أن مصر تخسر ما يصل إلى 100 مليون دولار شهريًا.

جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدّمها الدكتور أنس الحجى، بمنصة "إكس" (تويتر سابقًا)، بعنوان "ما آثار وقف الحرب في غزة بأسواق الطاقة العالمية وصادرات دول الخليج؟".

وتعدّ روسيا، وفق الحجى، من أكبر الدول التي تمرّ صادراتها النفطية على متن الناقلات من خلال قناة السويس باتجاه دول آسيا، إذ إنها تصدّر ما يصل إلى 6 ملايين برميل من النفط الخام يوميًا إلى آسيا، تمرّ 4.4 مليون برميل منها عبر القناة المصرية.

صادرات النفط الروسية

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها



على البحر المتوسط، لتأتي سفن أصغر تحمل النفط إلى أوروبا".

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجري، إن صادرات النفط الخام السعودي عبر قناة السويس، التي تتجه إلى أوروبا مباشرةً، تبلغ 400 ألف برميل من النفط الخام والمشتقات النفطية يوميًا.

ولفت إلى أن الجزء الأكبر من الصادرات النفطية السعودية يتجه إلى مدينة العين السخنة المصرية، إذ يخرج من الأنابيب التي تسير من الشرق إلى الغرب باتجاه مدينة ينبع، مع وجود أنبوبين هناك بقدرة ضخمة تصل 5.5 مليون برميل يوميًا، ولكنهما لا يعملان بطاقتهما القصوى.

وتشير البيانات الحديثة المتعلقة بالصادرات النفطية السعودية، وفق الحجري، إلى أن هناك زيادة كبيرة في ضخ البراميل عبر الأنابيب، مستفيدة في ذلك من وجود مصافي في ينبع، يمكن من خلالها التصدير إلى أوروبا ودول أخرى.

ولا تواجه السعودية أزمة في زيادة هذه الشحنات، لا سيما أنها مع خروجها من وسط البحر الأحمر بعيدًا عن باب المندب وخليج عدن، الذي يتربص فيه الحوثيون، لا تكون هناك أزمة بشأن ارتفاع تكاليف التأمين أو تكاليف الشحن.

وأوضح الدكتور أنس الحجري، أن هناك أمرًا آخر يرتبط بقناة السويس والصادرات السعودية، وهو أن إدارة القناة رفعت تكاليف ورسوم العبور، بما يجعل تمرير النفط عبر أنبوب سوميد "أنبوب السويس-البحر المتوسط"، أفضل من مرور الناقلات في القناة.

وأضاف: "أنبوب سوميد مملوك لعدّة دول خليجية وشركة مصرية، لذلك تملك السعودية جزءًا كبيرًا منه، فتذهب السفن الضخمة التي تتجاوز حمولتها مليوني برميل إلى العين السخنة لتفرغ حمولتها، التي تتجه إلى سيدي كير



مال

شركة استشارات تتوقع ارتفاع أرباح شركات النفط 15% خلال الربع الثاني

توقعت شركة الاستشارات FactSet أن تشهد شركات النفط والغاز انتعاشاً في الربع الجاري من عام 2024، حيث تتوقع نمو أرباح الربع الثاني بنسبة 15.7%. وكانت شركات النفط الكبرى قد أعلنت عن نتائج متباينة في الغالب للربع السنوي الأول.

حيث أدى انخفاض أسعار النفط والغاز وتراجع هوامش التكرير إلى انخفاض الإيرادات. فيما توقعت FactSet نمو أرباح قطاع الطاقة بنسبة 3.0% في العام المالي 2024 بينما من المتوقع أن تنمو الإيرادات بنسبة 0.4%. ومن المرجح أن تتحسن أرباح القطاع في العام المقبل، حيث تتوقع FactSet نموًا بنسبة 8.2% في العام المالي 2025 بينما من المتوقع أن تنمو الإيرادات بنسبة 1.2%. ومع ذلك، فإن معدلات نمو الطاقة في كلا العامين ستأتي أقل من متوسطات السوق بشكل عام، حيث من المتوقع أن تتوسع أرباح مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 10.8% في العام 2024 و13.9% في العام 2025، بينما من المتوقع أن تنمو الإيرادات بنسبة 4.9% في العام 2024 و5.8% في العام 2025.

شكراً.